

وليد جنبلاط ينتظر على ضفة النهر



أمام مفترق طرق فأما التسليم بقواعد السيطرة الإيرانية وأدواتها، أو إعادة استنهاض الدولة اللبنانية من براثن الوصاية، وهذا بالضرورة يفرض خروجاً من الدائرة الدرية إلى دائرة وطنية سيادية، شغرت منذ أن انكف جنبلاط وقرر الانحناء أمام العاصفة التي لا زالت تعصف بوجوده وبلبنان. قالها وليد جنبلاط مرة قبل أكثر من عقد لكتاب هذه السطور إنه ينتظر على ضفة النهر جثة عدوه.. هذه المرة جنبلاط يسابق الانتظار كما لم يفعل من قبل.

من ضعف جنبلاط بكسر قواعد اللعبة السابقة وإرساء قواعد جديدة، وهو مسار بدأ منذ 7 مايو 2008 يوم دخل حزب الله بيروت وحاول اقتحام الجبل، وفرض على جنبلاط الخروج أو الانكفاء عن قوى 14 آذار وكان "اتفاق الدوحة" عام 2008 بداية ترجمة غلبة السلاح الإقليمي لحزب الله في المعادلة الداخلية، وتطور هذا الاتجاه في مراحل لاحقة ومع انكفاء الثورة السورية، إلى دفع جنبلاط نحو الانكفاء باتجاه طائفته، وحضر نفوذه الذي كان تجاوز -والسيما بعد عام 2005- البعد الدرزي ليتحول إلى القائد الفعلي لقوى 14 آذار. تراجع جنبلاط وانكفاؤه مرغماً أو طوعاً، لم يحصاه من السعي الدؤوب لحصاره وتحجيمه، والمزيد من إضعافه، فصارت منطقة الشوف وعالية عرين الزعيم الدرزي، مسرحاً لإختراقات سياسية وأمنية، سواء عبر شخصيات هامشية جرى الدفع بها لإحراجها أو عبر الوزير السابق طلال أرسلان الذي يبقى في موقع غير مؤثر لكنه يوفر غطاء مهما لخصوم جنبلاط.

الجديد في محاولة حزب الله محاصرة جنبلاط هو إعادة العبث بمصالحة الجبل بين الدرزيين والمسيحيين، ومن خلال إثارة زوبعة من الخلافات في الجبل بين حلفاء حزب الله من جهة ووليد جنبلاط من جهة ثانية، فالخناق الذي ضاق على جنبلاط هذه المرة ربما هو الذي دفعه إلى إعلان ما يشبه الانكفاضة، فهو أدرك أن قرار تهيمشه صدر وجار تنفيذه، وإن كان المنغفلون من دائرته الدرزية أو من التيار الوطني

صحيح أنها تعتمد على قاعدة طائفية شعبية وهي مكون من مكونات لبنان، لكنها مختلفة عن النماذج الميليشيائية التي أنتجتها الطوائف اللبنانية خلال الحرب، فسلاح حزب الله ليس سلاحاً لبنانياً، أي ليس سلاحاً في لعبة التوازن بين الطوائف اللبنانية، بل هو سلاح إقليمي وظيفته إقليمياً تتجاوز مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وكان تدخله في سوريا عام 2013 كشفاً لهذه الوظيفة التي ترتبط بمصالح إيران في المنطقة. هو كذلك سلاح إقليمي يديره جهاز أمني عسكري وأيديولوجي، وبهذا المعنى فإن حزب الله لا يكتسب نفوذه وقوته من بعد داخلي بقدر ما هو نتاج معادلة إقليمية، أبرز معالمها غياب شبهة معاداة إقليمية، ونفوذ كامل للنظام الإقليمي العربي، ونفوذ إيراني أمني وعسكري بالدرجة الأولى. السيطرة والنفوذ الإيرانيان على لبنان يستندان، إلى جانب قوة حزب الله الأمنية والعسكرية، إلى شبكة تحالفات سياسية أمكن للحزب صوغها انطلاقاً من السيطرة على مفاصل الدولة، تمت له بالقوة الأمنية والعسكرية، وأتاحت له لاحقاً أن يطوع الانتخابات ونتائجها لصالحه، لكن كل ذلك ما كان ليتم لولا الفراغ الذي أحدثته انكفاء عربي إقليمي أمام التمدد الإيراني.

ولكن سيطرة حزب الله في لبنان، لا تلغي أن لبنان بلد صعب التطوع وقابل للانقلاب في أي لحظة على أي سلطة تحاول تهيمشه أو مصادرته. لعل استهداف وليد جنبلاط، من خلال كسر مرجعيته الدرزية، يعبر عن محاولة حزب الله إعادة صوغ المعادلة السياسية في لبنان على أساس يزيد

التخلص منها لكنها بقيت علة وجود ومنهج سلوك، ومصدر سلطة ونفوذ من داخل لبنان ومن خارجه. ورغم الحروب التي مز بها لبنان ولا يزال، سواء الأهلية منها أو الخارجية، بقيت صيغة النظام الطائفي هي الراسخة، بل تعززت وتجدرت، وهي وإن كانت وسيلة لإضعاف الدولة لحساب "مافيا الطوائف" ولا نقول الطوائف، فإنها وفرت بسبب التنوع في مكونات السلطة هامشاً من الحريات والديمقراطية، أتاح لأن يكون لبنان متميزاً في هذا الجانب عن بقية دول المحيط العربي، ووفر هذا الهامش من الديمقراطية دولة غير قابلة للإسكاس والسيطرة. قامت إسرائيل باحتلاله، ولكنها لم تستطع السيطرة عليه وخرجت منه مرغمة، وكذا فعل النظام السوري طيلة ثلاثة عقود من الزمن لكنه ما لبث أن خرج جيشه من أراضيه كما لم يتوقع لبناني ولا تمناه.

لا يمكن الاحتلال الإسرائيلي ولا الوصاية السورية، بسيطران من خارج أليات النظام الطائفي، بل كان دخولهما إلى لبنان من باب الإختلال الطائفي والنفاذ من خلاله إلى الداخل، وهو ذاته ما كان ينقلب عليهما في لحظة تماسك لبناني للدفاع عن الخصوصية اللبنانية التي كان التدخل الخارجي يسطح حين يفقد القدرة على التقاط مفاصلها أو فهم شروطها وديمومتها.

ما تقدم كان لا بد منه لمقاربة الواقع اللبناني اليوم. نحن إزاء سيطرة حزب الله على لبنان، وهي سيطرة أشبه بالوصاية السورية على لبنان، وهي سيطرة إقليمية يفرض قوتها بالسلاح.



علي الأمين
كاتب لبناني

في النظام السياسي اللبناني ثمة حقيقة تاريخية مفادها أن الثنائية المسيحية الدرزية هي النواة الأولى المؤسسة لدولة لبنان الكبير عام 1920، فظنم المتصرفية الذي قام في جبل لبنان عام 1860 كان يرتكز على هذه الثنائية التي تطورت بعد ستين عاماً إلى دولة لبنان مع بدء الانتداب الفرنسي، الذي ضم إلى جبل لبنان مناطق جديدة، هي البقاع والشمال والجنوب فضلاً عن بيروت، وهي مناطق كان المسلمون، سنة وشيعة، يشكلون غالبية السكان فيها. منذ قيام الدولة، ظل لبنان محكوماً بخصوصية شكلت أساس النظام وعنصر قوته، وهي الخصوصية الطائفية التي جرى تغليبها، أو محاولة الخروج منها، بمفهوم العيش المشترك، كمدخل لدولة المواطنة، وسبيلاً للخروج من الصيغة الطائفية للحكم نحو إغائها، ذلك أن الطائفية في الدستور اللبناني هي مادة أدرجت تحت عنوان المؤقت في دستور 1926 ودستور الاستقلال عام 1946، لكنها ظلت حتى يومنا هذا الثابت الأقوى في الممارسة السياسية. جاء اتفاق الطائف عام 1989 بعد الحرب، ليعيد التوازن بين المكونات الطائفية، من دون أن يغيب عن بال النواب اللبنانيين الذين اتفقوا على بنوده في ذلك الحين، أن يضعوا مساراً للخروج من هذا النظام ليصل بهم إلى التخلص من الطائفية، التي بقيت في ذهن ممارسيها ومتبنيها علة يجب

يهود الفلاشا.. انتفاضة الهامش على المركز

فقط لبناء الجدران الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين، بل تشيد جدراناً عازلة بين حاملي جنسيتها وأتباع ملتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تبرعاتهم بالدم، مدفوعة بقرارات مقبته من المؤسسة الدينية اليهودية المشككة في انتمائهم إلى الديانة اليهودية. إسرائيل التي بنت سرديتها المظلومية على فكرة الغيتو الثقافي واللغوي والديني في أوروبا، زمن معاداة السامية، أسقطت على يهود الفلاشا بشكل خاص واليهود المغاربة بشكل أعم، عنصرية جغرافية من خلال دفعهم إلى السكن في غيتوات شبه مغلقة في جنوب النقب، حيث باتت الأخيرة بؤراً للجريمة المنظمة والدعارة والفشل المجتمعي. كل هذه المقدمات تفسر جزئياً، واقع الصدام الحاصل بين المركز والهامش، وراهن النزاع القائم بين السلطة العميقة والشئات المجتمعي المغترب، إلا أنها لا تقدم كل الإجابات عن سؤال الأزمة الراهنة في الكيان الصهيوني. فإسرائيل استفادت كثيراً من يهود الفلاشا وحولتهم إلى كيان اجتماعي وظيفي مموكول له تأمين عدة مهام، وهي المراتب السفلى من الجيش، والوظائف التي يستنكف الباقون تأديتها، وأساساً توظيفهم مايباً ورمزياً للتغلغل في أفريقيا وبناء مصالح اقتصادية وعسكرية في منطقة القرن الأفريقي. وبعد أن نالت إسرائيل مآربها الإستراتيجية من منطقة الحبشة، وصارت لها مواقع مؤثرة ومقدمة في القارة الأفريقية، لم يعد ليهود الحبشة دور حصان طروادة للغزو الناعم للقرن الأفريقي تحت عنوان التنوع الديني في إسرائيل وتوفير إسرائيل فرص عمل للمهاجرين إليها من يهود الحبشة. وكما استحال يهود أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين، فأنصا وظيفياً أفضى إلى تهجيرهم نحو فلسطين المحتلة بعد أن كانوا جماعات أسيحوا زانداً وظيفياً عن الحاجة صلب الكيان الإسرائيلي عقب سنوات من استغلالهم داخلياً وخارجياً. وعندما تشعرت جماعة إثنية بانها فاض بشري خارج عن الصيرورة المجتمعية، فهي إما تختار الأحراب الذاتي والانتحار الجمعي وهو ما تدفعهم إليه إسرائيل عبر غيتوات الفقر والدعارة والجريمة، وإما تختار المواجهة مع الجماعات النافذة والسلطات الحاكمة وهو ما يسعى إليه يهود الفلاشا الآن. ما يحصل في الكيان الصهيوني مثير للاهتمام، لا فقط لأن الحاصل يعري الكنوية الديمقراطية الإسرائيلية ويكشف الوجه البشع للعنصرية الصهيونية، بل يؤكد أنها عنصرية متصلة لا تتوجه



أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

ما كان لحادثة اغتيال الشاب الإسرائيلي من الأصول الأثيوبية على يد أحد العناصر الأمنية الإسرائيلية أن تحدث كل التدايعات القائمة والقادمة في الكيان الصهيوني، لولا حالة العنصرية التي تنخر التجمع البشري في فلسطين المحتلة. ذلك أن إسرائيل المركز بُنيت على تقدم الأشكيناز والسفارديم على كافة الأعراف الأخرى المهاجرة إليها، وعلى تفوق الجيش على باقي العناصر المؤسساتية الأخرى، وعلى علوية اليهودية الصهيونية على باقي الطوائف اليهودية الأخرى ناهيك عن الأديان المختلفة عنها.

وهو ما يفسر الأسباب التي تجعل "الهوامش الإسرائيلية" من داخل الكيان، ونعني بها اليهود العرب أو اليهود الفلاشا، يتطلع لديها يقين المواطنة الهامشية، حيث يتقدمها الأشكيناز والسفارديم في الوظائف والمرتبات العليا وفي السيطرة على دوائر اتخاذ القرار في تل أبيب.

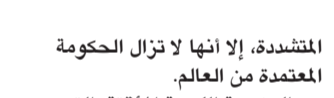
ولئن زُمننا تعمق في مقولة يهودية إسرائيل، لوجدنا لها معنى اليهود جميع طوائفهم وأعرافهم وإثنياتهم، بل تتسوعب تراتبية عنصرية مقبته تبدأ من اليهود الأشكيناز (غرب أوروبا وأميركا)، ثم السفارديم (يهود شرق أوروبا)، وفي مرحلة لاحقة اليهود العرب وأخيراً يهود الفلاشا.

وبمنأى عن الدعاية الصهيونية ليهود العالم، بالهجرة إلى فلسطين المحتلة، ويعبداً أيضاً عن الصورة التسويقية والإشهارية التي تروج إسرائيل عن نفسها بانها أرض الميعاد، فإن عنصرية مؤسساتية مسلطة على يهود الفلاشا فاقت كل مجالات التصور والافتراض.

عنصرية تجاوزت الغيتو المرفوع من الدولة الإسرائيلية العميقة، ضد أية شخصية اعتبارية من يهود الفلاشا للوصول إلى الكنيست الإسرائيلي، أو حتى تتبوأ المناصب الكبرى في الأحزاب التقليدية، ليصل الغيتو إلى حد منع اختلاط دم يهود الفلاشا بدماء باقي متساكني الكيان الصهيوني. ورغم المظاهرات الاحتجاجية التي نظمها اليهود الفلاشا، ضد الإجراءات العنصرية في إسرائيل، إلا أن المستشفيات الإسرائيلية لا تزال ترفض

ليبيا: الوفاق غير موفقة والحكومة المؤقتة تتمدد

المشتردة، إلا أنها لا تزال الحكومة المعتمدة من العالم. الحكومة الليبية المؤقتة، التي تنحدر من صلب البرلمان المنتخب وتم منعها من ممارسة أعمالها في العاصمة طرابلس الخاضعة للحكم الميليشيائي الوطني، تعتبر اليوم الحليفة الشرعية المعتمدة من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة، وكلما قام الجيش الوطني بتحرير منطقة من الميليشيات، تتحول مباشرة إلى سلطتها. ورغم ذلك فإن كل مناطق شرق وجنوب البلاد، والجزء الأكبر من المنطقتين الوسطى والغربية، تخضع اليوم لحكومة عبدالله الثاني، بما في ذلك مناطق لا تبعد عن طرابلس العاصمة إلا حوالي 20 كيلومتراً أو أقل. كما أن أغلب المنافذ البرية ما عدا معبري رأس جدير ووازن الحدوديين مع تونس، وكل المطارات تقريباً ما عدا مطارات معيتيقة ومصراتة وزوارة وسرت، وكل منطقة الهلال النفطي و90 بالمائة تقريباً من مصادر الطاقة في البلاد تخضع للحكومة المؤقتة، إلا أن مواردها المالية تدار من قبل المصرف المركزي الخاضع لحكومة الوفاق. شهد المجلس الرئاسي انهيارات سياسية أدت إلى استقالة أربعة من أعضائه وتحول من سلطة مؤقتة لتأمين الانتقال السياسي إلى سلطة دائمة تصطنع العجز لتبرير الاستمرارية، بينما لم توفق حكومة الوفاق المنبثقة عنه في نيل الشرعية الدستورية أو في خدمة الليبيين وإنجاز الترتيبات الأمنية التي أوصت بها اتفاقية الصخيرات، ولا في تحرير نفسها من حكم الميليشيات، ولا في توفير



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

حوالي 90 بالمائة من مساحة ليبيا تحت سلطة الحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب المنتخب، التي تتخذ من مدينة البيضاء شرق البلاد مقراً لها، بينما لا تتحرك حكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي إلا في المساحة المتبقية، ورغم ذلك تحاول أن تقنع العالم بانها قادرة على أن تتحدث باسم الليبيين وتعدّد اتفاقيات دولية وتتصرف في مقدرات الدولة وهي تضع يدها على أهم مؤسساتين: المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، إضافة إلى المؤسسة الليبية للاستثمار والشركات المحلقة بها.

المشهد الليبي حافل بالتناقضات التي تم ترسيخها من قبل القوى الخارجية بعد التدخل المباشر للإطاحة بالنظام السابق عام 2011. كانت البداية عندما تم ضبط القوات النظامية لتحل مكانها ميليشيات مسلحة حملت في البدء اسم كتائب الثوار، قبل أن يتبين أنها جماعات غير متجانسة سرعان ما كشفت عن وجهها الحقيقي وتحولت إلى مجالس شورى مجاهدين، ودرع إخوانية، وكتائب ترفع رايات القاعدة وداعش، أو ميليشيات جهوية تسيطر على السلطة والثروة والسلاح، وتتحكم في القرار المالي والاقتصادي، يتزعمها أمراء حرب كانوا في أغلبهم منبؤذين من المجتمع أو خاصصين لأحكام قضائية بتهم الإرهاب أو السرقة أو التحيل أو مطرودين من المؤسسات الأمنية والعسكرية، ليصبحوا لاحقاً ومن خلال هتافات التكبير مناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

من ذلك المستنقع الدموي الذي عرفته البلاد تنحدر حكومة الوفاق الحالية التي شكلها المجلس الرئاسي تنفيذاً لاتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 والذي كان يهدف إلى إعادة تدوير جماعات الإسلام السياسي بعد فشلها في انتخابات 2014، ووقوفها وراء منظومة فجر ليبيا الإرهابية، ورغم أن حكومات الرئاسي المتلاحقة لم تحظ بتزكية البرلمان المنتخب وتم إسقاطها على العاصمة بمظلات القرار الدولي المرتك، ورغم أنها غارقة في الفساد ودعم الإرهاب والتجمع بالميليشيات



المشتردة، إلا أنها لا تزال الحكومة المعتمدة من العالم. الحكومة الليبية المؤقتة، التي تنحدر من صلب البرلمان المنتخب وتم منعها من ممارسة أعمالها في العاصمة طرابلس الخاضعة للحكم الميليشيائي الوطني، تعتبر اليوم الحليفة الشرعية المعتمدة من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة، وكلما قام الجيش الوطني بتحرير منطقة من الميليشيات، تتحول مباشرة إلى سلطتها. ورغم ذلك فإن كل مناطق شرق وجنوب البلاد، والجزء الأكبر من المنطقتين الوسطى والغربية، تخضع اليوم لحكومة عبدالله الثاني، بما في ذلك مناطق لا تبعد عن طرابلس العاصمة إلا حوالي 20 كيلومتراً أو أقل. كما أن أغلب المنافذ البرية ما عدا معبري رأس جدير ووازن الحدوديين مع تونس، وكل المطارات تقريباً ما عدا مطارات معيتيقة ومصراتة وزوارة وسرت، وكل منطقة الهلال النفطي و90 بالمائة تقريباً من مصادر الطاقة في البلاد تخضع للحكومة المؤقتة، إلا أن مواردها المالية تدار من قبل المصرف المركزي الخاضع لحكومة الوفاق. شهد المجلس الرئاسي انهيارات سياسية أدت إلى استقالة أربعة من أعضائه وتحول من سلطة مؤقتة لتأمين الانتقال السياسي إلى سلطة دائمة تصطنع العجز لتبرير الاستمرارية، بينما لم توفق حكومة الوفاق المنبثقة عنه في نيل الشرعية الدستورية أو في خدمة الليبيين وإنجاز الترتيبات الأمنية التي أوصت بها اتفاقية الصخيرات، ولا في تحرير نفسها من حكم الميليشيات، ولا في توفير

